الفصل الثالث عشر
الحروب الأهلية فى أفريقيا

محتويات الفصل:

أولاً: أسباب هذه الحروب ،وموقف منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمة الدولية منها.

ثانياً: أمثلة لبعض الحروب والنزاعات الأهلية التى نشبت فى بعض دول القارة:

١. الحرب الأهلية فى الصومال.

٢. الحروب الأهلية فى الكونغو الديمقراطية.

٣. الحروب الأهلية فى السودان.

٤. الحرب الأهلية فى نيجيريا.

٥. الحرب الأهلية فى سراليون.

عانت العديد من الدول الأفريقية منذ استقلالها من ظاهرة الحروب الأهلية.

وقد تعددت هذه الحروب فى الفترة الأخيرة بحيث أصبحت ظاهرة واضحة تئن منها القارة وأثرت على كيانها وعلى الجهود المبذولة للتنمية والنهوض فى هذه الدول.

فما أسباب هذه الحروب؟

وما موقف منظمة الوحدة الأفريقية، والمنظمة الدولية منها .

هناك أسباب متعددة لهذه الحروب.

فمن هذه الأسباب سيادة النظام القبلى، وتغليب المصلحة القبلية على مصلحة الوطن.

كذلك من الأسباب استئثار فئة من المواطنين بالسلطة والإنفراد بها وشعور الغالبية العظمى من المواطنين بالظلم وعدم العدالة.

كذلك فشل السلطات الحاكمة فى حل المشكلات السياسية أو الإجتماعية أو الإقتصادية وغيرها من المشكلات التى واجهت الدول الأفريقية بعد استقلالها.

وبالطبع فتحت هذه الصراعات الداخلية المجال لتدخل القوى الخارجية لمساندة أحد أطراف النزاع، كما أن هذه الصراعات أدت لعودة الدول الأفريقية التى عانت من هذه الحروب والصراعات - إلى الانقسام وانهيار كيان الدولة فى كثير من هذه البلاد الأفريقية.

ولقد أدركت منظمة الوحدة الأفريقية منذ قيامها فى عام ١٩٦٣ خطورة هذه المشكلة فأنشأت المنظمة طبقا للمادة ١٩ من ميثاقها «لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم».

لكن لم تقم اللجنة بنشاط ملحوظ. فقد كانت الخلافات والصراعات تُبحث فى مجالس وزراء المنظمة ومؤتمرات رؤساء الدول والحكومات الأفريقية «مؤتمرات القمة».

وفى القمة الأفريقية التاسعة والعشرين التى عُقدت فى القاهرة فى يونيو ١٩٩٣ تقرر تأسيس «آلية لمنع وإدارة تسوية النزاعات الأفريقية) - فقد أظهرت تطورات الحروب الأهلية فى القارة ضرورة إيجاد جهاز فى المنظمة (آلية) لحسم المنازعات فى الدول الأفريقية حتى لا يفتح المجال لتدخل خارجى.

وقد حدد إعلان القاهرة الذى صدر عن القمة التاسعة والعشرين ـ مهام هذه الآلية فيما يلى:

١- رصد وضع النزاعات الأفريقية.

٢- اتخاذ الخطوات اللازمة لفض هذه النزاعات والصراعات.

٣ - مراقبة الأوضاع التى تنتهى بقيام المنازعات.

٤ - التشاور مع الأمين العام للمنظمة لمنع النزاعات المحتملة وحل المنازعات القائمة.

٥ - العمل الآلية فى إطار رضا جميع أطراف النزاع، وتتركز مهمتها على التوفيق بين الأطراف المتنازعة .

هذا ولم يحسم إنشاء هذه الآلية الوضع بالنسبة للصراعات من الدول الأفريقية أو الحروب الأهلية الداخلية بينها بل شهدت التسعينيات من القرن العشرين العديد من الحروب الأهلية والصراعات بين الدول الأفريقية.

ونُشير إلى أن بعض التجمعات الاقتصادية كالمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا «الأيكواس» إستخدمت قوات لحفظ السلام وساهمت فى مواجهة بعض الصراعات التى قامت فى دول المنظمة للمجموعة .

أما دور المنظمة الدولية الأساسى فى إنهاء الصراعات والحروب فى أفريقيا فهو يرجع إلى دور المنظمة الأساسى فى حفظ السلام ـ ولذا فهى تتعاون مع المنظمة الأفريقية فى هذا الشأن.

وسنحاول فيما يلى أن نلقى الضوء على بعض الحروب الأهلية التى قامت فى بعض دول القارة.

١- الحرب الأهلية فى الصومال

المشكلة الصومالية من أخطر المشاكل التى واجهتها القارة لاستفحال خطرها وطول المدة التى إستمرت فيها الحرب ولأهمية المنطقة ـ منطقة القرن الأفريقى والتطورات التى آلت إليها هذه الحرب الأهلية وعدم نجاح المحاولة التى قامت بها المنظمة الدولية لحلها.

ولنتتبع المشكلة من بدايتها.

فى عام ١٩٦٠ استقلت المنطقة التى كانت تحت سيطرة بريطانيا، والمنطقة التى كانت تحت سيطرة إيطاليا من الصومال، وأعُلن قيام جمهورية الصومال وأُختير عبد الرشيد على شيرماركى كأول رئيس وزراء للصومال المستقل، وفى ٢١ أكتوبر ١٩٦٩ حدث إنقلاب عسكرى فى الصومال وتشكل مجلس للثورة وصار الرئيس «محمد سياد برى» رئيسا لجمهورية الصومال .

وكان مدى نجاح النظام الجديد فى الصومال يتوقف على حل المشكلات الجديدة التى يُعانى منها الصومال وفى مقدمتها نجاحه فى دمج العناصر المختلفة وكسب ولائها وتحطيم الحواجز القبلية ليرتفع الولاء للوطن على الانتماءات القبلية وكذلك حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية .

وفى عام ١٩٧٤ انضم الصومال لجامعة الدول العربية.

وطالب الصومال بالأجزاء التى يسكنها صوماليون والمتمثلة فى «الأوجادين» من أثيوبيا، وجيبوتى «الصومال الفرنسى سابقًا»، والصومال الكينى «انفاد» .

وفى ديسمبر ١٩٨٦ أجريت انتخابات على رئاسة الجمهورية وأعلن أن سياد برى حصل على ٩٩,٩٣٪ من أصوات الناخبين وأنه أُعيد انتخابه رئيسا للجمهورية لمدة سبع سنوات أخرى .

لكن شهد الصومال إضطرابات داخلية بسبب تدهور الحالة الإقتصادية والسياسية واتهم النظام بأنه يحابى قبائل معينة.

وأدى فشل الحكومة فى قمع حركات التمرد المسلحة إلى سقوط نظام سياد برى فى إبريل عام ١٩٩١ وأضطر سياد برى للفرار من العاصمة وتولى «المؤتمر الصومالى الموحد السلطة».

لكن سرعان ما انقسم المؤتمر إلى جناحين ـ أحدهما موالٍ لعلى مهدى محمد والآخر موال للجنرال محمد فرح عيديد.

وأعلنت عشائر إسحق فى شمالى الصومال قيام ما أطلقوا عليه «جمهورية أرض الصومال» برئاسة عبد الرحمن أحمد نور، وخلفه محمد إبراهيم عقال. وأدى الصراع بين أتباع على مهدى محمد وأتباع الجنرال محمد فرح عيديد إلى سقوط أكثر من ٥٠٠٠ قتيل ، ٦٠٠٠٠ جريح ونزوح أعداد كبيرة من الصوماليين إلى البلاد المجاورة.

وأصدر مجلس الأمن فى ١٩٩٢/١٢/٥ قراره رقم ٧٩٤ باستخدام القوة العسكرية فى الصومال لضمان تأمين وصول المساعدات الإنسانية لتخفيف المجاعة والمعاناة الإنسانية.

وأُرسلت قوات عسكرية على رأسها قوات أمريكية فى عملية أُطلق عليها تعبير «إعادة الأمل» وقد فشلت هذه القوات فى محاولاتها لنزع أسلحة المتحاربين وأُضطرت للإنسحاب فى سبتمبر ١٩٩٤.

وقد حاولت الجامعة العربية ، كما حاول المؤتمر الإسلامى تحقيق تصالح بين الفصائل المتحاربة دون جدوى.

وحاولت منظمة الوحدة الأفريقية حل المشكلة، فعقدت عدة مؤتمرات لهذا الغرض من أبرزها مؤتمر أديس أبابا فى ٧ ديسمبر ١٩٩٣،ومؤتمر فى القاهرة فى مارس ١٩٩٤، ومؤتمر نيروبى ١٩٩٤.

وى عام ١٩٩٦ توفى الزعيم الصومالى محمد فرح عيديد أثر جرح فى إحدى المعارك وتولى رئاسة المؤتمر الصومالى بدلا منه ابنه حسين عيديد.

ومن أهم المؤتمرات التى عُقدت لإيجاد حل للمشكلة الصومالية مؤتمر

سودرى الذى حضره ممثلون لـ ٢٦ فصيلاً صوماليا فيما عدا فصيل المؤتمر الصومالى الذى يتزعمه حسين عيديد . . وقد تقرر فى هذا المؤتمر :

١ -تشكيل مجلس للإنقاذ الوطنى من ٤١ عضواً.

٢- تشكيل لجنة تنفيذية من ١١ عضواً .

٣- تشكيل هيئة خماسية للإعداد لانعقاد مؤتمر للسلام فى بوصاصير تمهيدا لإعلان قيام حكومة صومالية ؟.

اتفاق وإعلان القاهرة فى ٢٢ ديسمبر ١٩٩٧:

دعا وزير الخارجيةالمصرى مجموعة سودرى ، كما دعا مجموعة التحالف الصومالى وعلى رأسهم حسين عيديد للقاهرة للتباحث فى المسائل المعلقة تمهيداً لحل المشكلة الصومالية حلاً نهائيًا، واستجابت لهذه الدعوة كل الفصائل الصومالية تقريباً، وعبر مداولات مكثفة فى وزارة الخارجية المصرية تم التوقيع على إعلان القاهرة بحضور الأمين العام لجامعة الدول العربية وممثلين عن المنظمة الدولية وسفراء الدول الأفريقية وممثل للاتحاد الأوروبى.

وافق ممثلو الفصائل الصومالية على:

١- توحيد العاصمة مقديشيو . . وقد كانت مقسمة بين أنصار على مهدى، وانصار حسين عيديد.

٢- تهيئة جو من الثقة لعقد مصالحة كاملة بين جميع الأطراف.

٣- عقد مؤتمر فى «بيدوا» لإنتخاب مجلس رئاسى، ورئيس للوزراء.

٤- الحفاظ على وحدة الصومال كدولة واحدة مستقلة.

لكن رغم ترحيب كافة الفصائل الصومالية بإتفاق القاهرة فقد تأجل عقد مؤتمر بيدوا.

المبادرة الجيبوتية:

بذل الرئيس الجيبوتى حسن جوليد جهدًا طيبا لإتمام المصالحة بين الصوماليين

وأسفرت جهوده عن إنتخاب برلمان صومالى مؤقت فى «عرتا» بجيبوتى واختار البرلمان الصومالى السيد «عبد القاسم صلاد حسين» رئيسا للجمهورية، وشكلت حكومة صومالية .

وتبذل الآن جهود لحث كل الأطراف وزعماء الفصائل لمساندة الحكومة الجديدة ليمكنها إعادة بناء الدولة وعلاج المشاكل التى نجمت عن الحرب الأهلية الطويلة.

٢- الحروب الأهلية فى الكونغو الديمقراطية

شهدت منطقة البحيرات العظمى فى أفريقيا حروبا أهلية ضارية تمثلت فى الاضطرابات التى قامت فى رواندا ، وبورندى، وفى الكونغو الديمقراطية وسنتحدث هنا عن الكونغو بالذات والحروب المتلاحقة التى شهدتها هذه المنطقة الهامة فى منطقة القرن الأفريقى.

وترجع جذور المشكلة إلى منتصف القرن التاسع عشر حين تأسست دولة الكونغو الحر (Congo Free state) تحت إدارة جمعية الكونغو التى أسسها الملك ليوبولد الستى أقر مؤتمر برلين ١٨٨٤- ١٨٨٥ قيامها «قيام دولة الكونغو الحرة»، ولم يبين المؤتمر حدود هذه الدولة مما أتاح الفرصة لستانلى المعين من قبل الملك ليومولر ملك بلجيكا ـ للتوسع شرقا على حساب العرب الذين كانوا أصحاب النفوذ فى هذه المنطقة، كما ضم إقليم «كاتنجا» الغنى بالنحاس لهذه الدولة بل اتجهت أنظار هذه الدولة إلى النيل.

وهكذا تكونت دولة الكونغو وأصبحت تضم مجموعات متعددة، وفى عام ١٩٠٨ أصبحت الكونغو مستعمرة بلجيكية حكومية واستمرت كذلك حتى نالت الكونغو استقلالها فى ٣ يونيو ١٩٦٠، وكانت قد تكونت فى الكونغو عدة أحزاب وطنية كافحت حتى حصلت على استقلال البلاد من هذه الأحزاب:

حزب أباكو - الذى كان على رأسه كازافوبو.

حزب الحركة الوطنية الكونغو له كان على رأسه باتريس لومومبا

وحزب التضامن الأفريقى - وكان على رأسه أنطون جيزنجا وبعد إعلان استقلال الكونغو شهدت البلاد عدة اضطرابات فقد أعلن مويس تشومبى» استقلال إقليم كاتنجا وانفصاله عن الحكومة المركزية.

وفى ١٤ سبتمبر ١٩٦٠ قام (موبوتو) رئيس أركان الجيش الكونغولى بانقلاب عسكرى ضد حكومة لومومبا وانتهى الأمر باعتقال لومومبا وسجنه ثم اغتياله.

وبعد صراعات عنيفة بين كازافوبو ، وتشومبى وقائد الجيش موبوتو تمكن موبوتو من أن يصبح رئيسًا للجمهورية فى ١٩٦٥/١١/٢٥ وغير اسم الكونغو إلى «زائير» وغير اسم العاصمة «ليوبولدفيل» إلى كينشاسا.

وقد قامت فى الإقليم الشرقى «شابا» حركة انفصالية لكن نجح موبوتو فى قمعها.

وقد ظل موبوتو يحكم البلاد ما يقرب من ٣٢ عامًا .

وقد شهدت الكونغو خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين اضطرابات عدة شارك فيها الطلبة والعمال وطالبوا بإدخال إصلاحات دستورية على نظام الحكم وإنشاء نظام سياسى متعدد الأحزاب ووضع دستور جديد للبلاد

وقد أدت إدارة موبوتو للبلاد إلى إهدار ثروات زائير رغم غناها واستمر الصراعات بين الهوتو، والتونسى وغيرهما من القبائل [١].

وانسطر موبوتو فى آخر أيامه للسفر إلى هولندا للعلاج من سرطان بالمثانة وأتاح غيابه عن البلاد فرصة لاندلاع الثورات فى كل مكان .

---

(١) يمثل الهوتو ٨٥٪ من السكان، بينما يمثل التونسى ١٥٪ ومع ذلك كان التونسى أهم الذين تقلدون المناصب الكبرى.

وقد نجح (رولان كابيلا) وبدعم من أوغندا، ورواندا أن يدخل العاصمة كنشاسا فى ١٧ مايو ١٩٩٧ وأن يطيح بحكومة موبوتو وأعلن ما أسمه بعصر الجمهورية الثالثة وذكر أنه سيتنحى عن السلطة بعد فترة لا تتجاوز العام تجرى خلالها انتخابات عامة وأعلن تغيير اسم زائير إلى «جمهورية الكونغو الديمقراطية».

لكن فى يوليو ١٩٩٨ - ولم يكن قد مضى على تولى كابيلا السلطة فى البلاد إلا عام وبضعة أشهر، بدأ يتخلص من أعدائه من التوتسى الذين ساندوا فى وصوله للحكم وأمرهم بمغادرة البلاد مما أدى لتمردهم عليه وقد اتهمه الكونغوليون بأنه لم يف بوعوده بإعداد البلاد لحكم ديمقراطى وأنه أصبح ديكتاتورا أشد عنفا من سلفه وأنه أوكل المناصب الرئيسية لأقاربه ومعاونيه من أقليم «كاتنجا» الذى ينتمى إليه وأنه حظر نشاط الأحزاب.

وأعربت أوغندا عن استيائها له من حكومة عن السيطرة على أقليم كينو الذى تتخذ منه معارضو الرئيس «يورى موسيفينى» رئيس أوغندا مقرا لهم.

كما أعربت رواندا عن استيائها من إخفاق حكومة كابيلا عن قمع حركات الهوتو.

وقد استنجد كابيلا بكل من أنجولا، وزيمبابوى، وناميبيا وهكذا تورطت فى هذا النزاع أكثر من ثمانى دول أفريقية وبذلت منظمة الوحدة الأفريقية وغيرها من الهيئات والدول لاحتواء الأزمة.

وفى ١٠ يوليو١٩٩٩ وقع فى لوزاكا عاصمة «زامبيا» اتفاق لوقف إطلاق النار فى الكونغو وتم الاتفاق بما يلى:

١- مد سلطة الحكومة لمختلف المناطق التى يسيطر عليها المتمردون.

٢- دمج المتمردين ضمن الجيش الحكومى.

٣- تشكيل قوة شرطة مشتركة من جانب المتمردين لمراقبة وقف إطلاق النار.

٤- سحب جميع القوات الأجنبية من البلاد.

٥- بحث الحكومة مطالب المتمردين.

لكن حدث فى ١٥ من يناير ٢٠٠١ أن اغتيل لوران كابيلا برصاصة أطلقها عليه أحد حراسه.

وقرر المؤيدون لكابيلا أن يخلفه ابنه «جوزيف كابيلا» فى الحكم فى قيادة القوات المسلحة لكن المعارضين لكابيلا يطالبون بإجراء انتخابات لاختيار رئيس جديد للبلاد.

وقد تعهد جوزيف كابيلا بإحياء اتفاقية لوساكا، وتعهد بإجراء حوار مع المتمردين ، وقال أنه سيبحث مع حلفائه فى أنجولا، وناميبيا، وزيمبابوى، ومسائل إنهاء الحرب فى الكونجو، والوصول لاتفاق سلام يعيد للبلاد استقرارها.

٣- الحرب الأهلية فى السودان

يتحدث المؤرخون عادة عن «مشكلة جنوب السودان» لكن هذا التعبير أصبح قاصرا بعد أن اتسع نطاق المشكلة فشملت بالإضافة إلى الجنوب شرق السودان وغربه وإن ظل أساس المشكلة نفى متمثلا فى أوضاع الجنوب .

وترتبط المشكلة بالمراحل التاريخية التى مر بها السودان وتضم جنوب السودان ثلاث مديريات هى:

أ. مديرية أعالى النيل وعاصمتها ملكال، وأغلب سكانها من النوير والشلك والأنواك.

ب- مديرية بحر الغزال وعاصمتها واو وأغلب سكانها من الدنكا الأزندى.

جـ - المديرية الاستوائية وعاصمتها جوبا وأغلب سكانها من الأشولى والموردو والماندى.

وفى عهد إسماعيل ضمت الإدارة المصرية دارفور، ومناطق بحر الغزال، كما امتدت الإدارة المصرية جنوبا إلى مديرية خط الاستواء وقد شهدت المديريات الجنوبية فى السودان بنوع خاص ظاهرة تولى الأجانب الإدارة فيها ، فتولى أمرها صموئيل بيكر، ثم خلفه غوردون ثم براون، فالدكتور إدوارد شنتزر .

أما فى فترة حكم المهديين فإنهم لم يستطيعوا أن يبسطوا نفوذهم على السودان بحدوده الطبيعية فأتاحوا الفرصة للدول الاستعمارية لتحقيق أطماعهم فى هذه البلاد .

منذ انسحب جيش المهدى من بحر الغزال فى عام ١٨٨٦ وتركت هذه المناطق نهبا لأطماع البلجيك والفرنسيين وفيما يتعلق بالمديرية الاستوائية فقد رفض أمين باشا «ادوارد شنتزر» حاكمها من قبل الحكومة المصرية تسليمها لقوات المهدى وأرسل «ستانلى» لسحب أمين باشا ورجاله من المديرية .

وأرسلت شركة شرق أفريقيا البريطانية الكابتين لوجارد لعقد معاهدة مع الملك «موانجا» ملك أوغندا وضع بموجبها بلاده تحت حماية الشركة البريطانية ، وقد وقع الملك المعاهدة فى ٢٦ ديسمبر ١٨٩١ وحلت بعد ذلك الحكومة البريطانية محل الشركة وأعلنت انجلترا حمايتها على أوغندا فى ١٨ يونية ١٨٩٤ .

أما فترة الحكم الثنائى التى امتدت من ١٨٩٩ - استرداد السوان إلى ديسمبر ١٩٥٥ - هو تاريخ قرار البرلمان السودانى بالاستقلال وإعلان قيام الجمهورية (١٩ ديسمبر ١٩٥٥) هذه كانت أمور السودان بيد حاكم عام السودان البريطانى.

وقد رسمت بريطانيا سياستها فى السودان بعد أن أصبحت لها السلطة الحقيقية فيه ممثلة فى الحاكم العام على أساس فصل الجنوب عن الشمال وتعميق الفروق بين الشماليين والجنوبيين وفى سبيل ذلك رسمت سياسة التعليم لتحقيق هذه الأهداف.

وإذا كانت السياسة التعليمية فى السودان بوجه عام خططت على أساس مجرد تخريج موظفين صغار للإدارة مع الحرص على عدم خلق جيل مثقف يعتز بقوميته ويتعرف على تاريخه فإن الإرساليات التبشيرية التى سمحت لها الحكومة منذ عام ١٩٠٥ بممارسة نشاطها فى الجنوب ـ حرصت على عدم تعليم الجنوبيين اللغة العربية وفى نفس الوقت إثارة اشمئزازهم من الحكم المصرى التركى السابق.

ومنذ عام ١٩١٢ قامت حكومة السودان بتقديم إعانات مالية محددة للإرساليات لممارسة نشاطها فى الجنوب.

وقد ساعد نظام التعليم فى الجنوب على تفكك البناء الاجتماعى بين السودانيين بإثارة النعرة القبلية وتصوير الشماليين على أنهم غزاة طامعين فى استرقاق أهل الجنوب واستنزاف خيرات هذه الجهات الغنية لصالح أهل الشمال.

وفى عام ١٩٢٢ أصدرت الحكومة السودانية (قانون المناطق المغلقة) الذى أغلق جنوب السودان فى وجه سكان الشمال فأصبحوا لا ينتقلون من الشمال للجنوب إلا بتصريح، كما وضعت العراقيل فى طريق مصاهرة الشماليين للجنوبيين.

وأدت الإجراءات التى اتخذت إلى زيادة الفجوة بين أهل شمالى السودان وجنوبه.

وبعد سحب الموظفين والجنود المصريين من السودان بعد حادث مقتل السردار فى عام ١٩٢٤ ـ أصبح المجال أوسع أمام انجلترا لتحقيق أهدافها فى فصل جنوب السودان عن شماله.

فقد شكلت انجلترا (محاكم قبلية) فى جنوب السودان تحكم حسب العرف والتقاليد وشجعت الجنوبيين على أن يتمسكوا بتقاليدهم القبلية وبزيهم.

وقد كرر رئيس الوزراء البريطانى «ماكدونالد» عام ١٩٢٤ فى مجلس العموم البريطانى القول: «بأنه لا مبرر لأن تحكم الأجناس التى تسكن شمال

السوادن تلك القبائل التى تسكن فى الجنوب» وفى عام ١٩٣٥ أصدر السكرتير الإدارى للسوان «هارولد ماكمايكل» عدة قوانين اعتبر الجنوب بمقتضاها منطقة مغلقة تماما فى وجه الشماليين.

وقد طالب مؤتمر الخريجين فى عام ١٩٤١ بإلغاء قوانين المناطق المغلقة.

وحين تقدمت حكومة الثورة فى مصر للحكومة البريطانية بمذكرتها بشأن الحكم الذاتى وتقرير المصير للسودان اشترطت أن ينص على احتفاظ السودان بوحدته كإقليم واحد.

ومنذ استقل السودان فى عام ١٩٥٦ واجهت حكوماته مشكلة الجنوب.

وقد سعت الحكومات التى تولت الأمر فى السودان إلى فرض نظام الاندماج الطائفى بالقوة على الجنوبيين فى مسعى لاستعياب الجنوب فى إطار الثقافة بالعربية الإسلامية وسعت الحكومات بالسودان إلى تشجيع انتقال عرب الشمال إلى الجنوب، كما عمدت لتقييد نشاط البعثات التبشيرية ولكن هذه الإجراءات أدت لاندلاع الثورة فى «جوبا» وغيرها من مدن الجنوب.

ولما تولى جعفر نميرى - الحكم فى السودان فى مايو ١٩٦٩ أذاع بيانا فى ٩يونيو اعترف فيه بحق الجنوب فى «الحكم الذاتى للإقليم» وفى ٢٧ فبراير ١٩٧٢ عقد وزراء خارجية السودان وممثلوا جبهة جنوب السودان اتفاقا فى أديس أبابا بشأن تشكيل مديريات جنوب السودان «مديرية بحر الغزال، والمديرية الاستوائية، ومديرية أعالى النيل فيما بينها إقليما تتمتع بالحكم الذاتى فى إطار السودان الموحد.

وأكدذلك الدستور الدائم للسودان الذى صدر فى أبريل ١٩٧٣.

وكان من المنتظر أن ينهى اتفاق أديس أبابا مشكلة جنوب السودان لكن طرأت عوامل عدة جعلت حكومة نميرى تحيد عن بنود هذا الاتفاق - فقد صدر فى ١٩٨٠ دستور جديد، كما أصدرت حكومة نميرى فى ٩ سبتمبر ١٩٨٣ قرارها بتطبيق الشريعة الإسلامية على أبناء السودان شماليين وجنوبيين.

كما أن اكتشاف النفط فى منطقة بنيتو، فى الجنوب أثار أطماع الجنوبيين فى أن يكون عائده لصالحهم هم فقط، وانتهى الأمر بسقوط حكومة نميرى فى أبريل ١٩٨٥ وتشكيل حكومة جديدة برئاسة صادق المهدى .

ولم تصل حكومة المهدى لاتفاق مع الجنوبين وحدث فى ٣٠ يونيو ١٩٨٩ انقلاب عسكرى تزعمه عمر حسن البشير ودخلت مشكلة الجنوب فى طريق جديد .

ولما أعلنت حكومة البشير إلغاء الأحزاب وفرض حالة الطوارئ وإصرارها على تطبيق الشريعة الإسلامية اتسع نطاق المشكلة فلم تقتصر على نزاع بين الجنوب والشمال بل شمل النزاع أيضًا نزاعًابين أحزاب المعارضة الشمالية .

وأدى هذا الصراع الطويل إلى توقف المشروعات الهامة كمشروع (قناة جونجلى) كما تعرض مشروع تسويق وتصدير بترول السودان لمحاولات تخريب وإغلاق أنابيب نقل البترول.

وقد تبنت مصر وليبيا مبادرة جديدة لحل مشكلة جنوب السودان لتتفرغ حكومة السودان لحل مشاكل البلاد الاقتصادية وغيرها من المشكلات.

٤- الحرب الأهلية فى نيجيريا (حركة انفصال بيافرا)

تقع جمهورية نيجيريا على الساحل الغربى لأفريقيا - وهى من حيث المساحة (ما يقرب من ٩٥٢,٠٠٠ كيلو متر مربع) ومن حيث السكان (ما يقرب من ١١٢ مليون نسمة) تعتبر من أكبر الدول الأفريقية - وقد حصلت على استقلالها من انجلترا فى أكتوبر ١٩٦٠.

وفى التاسع والعشرين من مايو ١٩٦٧ أعلن حاكم الإقليم الشرقى فى نيجيريا انفصال الإقليم وتكوين ما أطلق عليه «جمهورية بيافرا الديمقراطية» ونيجيريا دولة متعددة الأجناس واللغات والميول والأحزاب ولذا فقد شهدت بعد استقلالها عدة انقلابات.

وكان النظام السياسى الذى حرصت نيجيريا من عصر الاستعمار هو «نظام الحكومة الفيدرالية» وكان المأمول أن يحل هذا النظام مشكلة التعددية الحزبية،

ومشكلة التعددية القبلية المتمثلة فى شعب الفولانى فى الشمال، والأيبو فى الشرق، واليوروبا فى الغرب، واللغة الإنجليزية، هى اللغة الرسمية للدولة نظرا لعدم الاتفاق على لغة وطنية واحدة ولتعدد اللغات واللهجات التى زادت على مائتى لهجة ولغة.

والإقليم الشرقى من نيجيريا والذى أعلن انفصاله له طابعه المميز من حيث ظروفه الجغرافية وسكانه ونشاطهم الاقتصادى.

ومساحة الإقليم حوالى ٢٩,٤٨٤ ميلا مربعًا يسكنه حوالى ثمانية ملايين نسمة أغلبهم من قبائل«الإيبو» ويعمل السكان بالزراعة.

ومن أهم حاصلات الإقليم ـ القطن، والكاكاو، والمطاط، والموز، والفول السودانى، والدخن، والشعير، ونخيل الزبيب، وقصب السكر، والطباق، والمطاط، ويعتبر زيت الكاكاو من أهم صادرات الإقليم.

وبالإضافة إلى المحاصيل الزراعية تتوفر فى الإقليم ثروة معدنية من الكوبالت (٨٠٪ من الإنتاج العالمى) كما يتوفر الفحم، والبترول، الذهب، الصفيح.

وقد بدأت الحركة الانفصالية بانقلاب عسكرى فى يناير ١٩٦٦ ضد الحكومة الفيدرالية، لكن انتهى هذا التمرد بتسليم قائد التمرد نفسه لقائد القوات الاتحادية الذى جمد العمل بالدستور وألغى النظام الفيدرالى وأعلن قيام دولة موحدة لكن بعد ستة أشهر فقط من الانقلاب الأول ـ وقع انقلاب ثانى فى مايو ١٩٦٦ وأسفر الانقلاب عن قتل قائد القوات الاتحادية، وتولى مكانة(يعقوب جوون)رئيس هيئة أركان الجيش ـ وهو من أهل الشمال وأصبح رئيسا لحكومة عسكرية جديدة وأعاد نظام الحكومة الفيدرالية.

ومع ذلك أعلن الجنرال (أجوكو) الحاكم العسكرى فى الإقليم الشرقى فى التاسع والعشرين من مايو ١٩٦٧ قراره الخطير بانفصال الإقليم الشرقى وتكوين جمهورية مستقلة باسم (جمهورية بيافرا).

مما اضطر الجنرال يعقوب جوون لإعلان حالة الطوارئ فى البلاد وأمر الأسطول النيجيرى بمحاصرة الإقليم الشرقى.

ولجأت الحكومة الفيدرالية لشراء الأسلحة من الاتحاد السوفيتى وتعقبت القوات الفيدرالية القوات الثائرة.

واستطاعت فى ١يناير ١٩٧٠ القضاء على الحركة الانفصالية التى راح ضحيتها أكثر من ألف شخص وتسببت فى أضرار جسيمة لحقت بنيجيريا كلها.

وقد طالبت انجلترا وغيرها من الدول الحكومة العسكرية فى نيجيريا - بإنهاء الحكم العسكرى وإعادة الحكم المدنى الديمقراطى للبلاد.

٥- الحرب الأهلية فى سيراليون

تقع جمهورية سيراليون فى غرب أفريقيا وتطل على المحيط الأطلنطى ويبلغ عدد سكانها حوالى خمسة ملايين نسمة وتقع عاصمتها فريتون على المحيط الأطلنطى واللغة الانجليزية هى اللغة الرسمية فى سيراليون ويدين غالبية السكان بالدين الإسلامى.

وكانت سيراليون إحدى مستعمرات التاج البريطانى وقد حصلت على استقلالها داخل الكومنولث فى ٢٧ ابريل ١٩٦١ - وأعلنت الجمهوريةبها فى ١٩ مارس ١٩٧١.

وقد شهدت سيراليون منذ استقلالها العديد من الاضطرابات وقد شهدت العديد من دول غرب أفريقيا انقلابات واضطرابات مماثلة وفى ٢٩ ابريل ١٩٩٢ حدث فى سيراليون انقلاب تولى بموجبه العسكريون السلطة فى سيراليون ووعدوا بإعداد البلاد للحكم المدنى وفى ١٩٩٧ انتخب أحمد تيجان كباح رئيسا للجمهورية وكان من المنتظر أن تستقر الأمور فى البلاد بعد وصول الرئيس المنتخب للسلطة.

لكن لم تستقر الأمور فى سيراليون فقد عادت الاضطرابات ونجح المتمردون الذين أطلقوا على أنفسهم (الجبهة الثورية المتحدة) بقيادة (فوادى سنكوح) بدخول فريتون الإطاحة بالرئيس الشرعى المنتخب وتدخلت قوات حفظ السلام التابعة للمجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا العروفة باسم «ايكوموج» بزعامة

نيجيريا وتمكنت بعد ستة أشهر من حكم المتمردين للبلاد من طرد المتمردين من العاصمة فريتون، وإجبارهم على التراجع إلى التلال المحيطة بالعاصمة وأعيد الرئيس المنتخب كباح إلى عاصمة حكمه.

وقد أرسلت الأمم المتحدة ممثلالها لبحث وسائل ضمان استقرار الأوضاع فى سيراليون.

لكن ظهر عجز الحكومة عن بسط سلطانها كاملا على البلاد وعادت قوات المتمردين لإثارة الاضطرابات فى البلاد وقد أجتمع فى أبيدجان عاصمة ساحل العاج وزراء خارجية ساحل العاج ، وغانا، وغينيا، وليبريا، ونيجيريا لبحث الوضع فى سيراليون.

وقد طالب المجتمعون المتمردين بوقف القتال والاعتراف بحكومة الرئيس المنتخب أحمد تيجان كباح.

وفى السادس من يناير ١٩٩٩ نجح المتمردون مرة أخرى فى الاستيلاء على فريتون وطالبوا بإطلاق سراح قادتهم ومنهم زعيمهم «فرادى سنكوح» الذى كان قد اعتقل وحكم عليه بالإعدام.

وقد خرب المتمردون وأحرقوا عدة مبانى فى العاصمة وترتب على القتال هجرة حوالى ٣٥٠,٠٠٠ مواطن لجأوا للدول المجاورة وقد حذر موظفوا الإغاثة من نفاذ إمدادات الغذاء والمؤن انتشار الأوبئة الأمراض بسبب الجثث المتناثرة فى الشوارع.

وقد اتهمت الولايات المتحدة ليبريا بدعم المتمردين.

وفى ١٣ يناير ١٩٩٩ نجحت قوات حفظ السلام لغرب أفريقيا ، طرد المتمردين مرة أخرى من فريتون.

كما قرر وزراء خارجية دول المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا المجتمعون فى لومى عاصمة توجو معاودة التفاوض مع زعماء المتمردين بشأن وقف القتال وقد نجح المتمردون فى احتجاز حوالى ٥٠٠ جندى من جنود الأمم المتحدة من القوة التى كانت الأمم المتحدة قد أرسلتها لتدعيم قوات الحكومة الشرعية.

وفى الحادى عشر من نوفمبر عام ٢٠٠٠ وقعت حكومة سيراليون ومتمردو الجبهة الثورية المتحدة اتفاقا جديداً لوقف إطلاق النار وإنهاء الصراع الدائر معهم منذ تسع سنوات وفى هذا الاتفاق تقرر:

١- وقف إطلاق النار من جديد بين الطرفين.

٢- إعادة الأسلحة التى استولت عليها الجبهة من قوات حفظ السلام الدولية.

٣- يسمح المتمردون لقوات الأمم المتحدة فى سيراليون لدخول المناطق التى يسيطرون عليها لمراقبة وقف إطلاق النار.

٤- تشرف بعثة الأمم المتحدة على تطبيق الاتفاق.

٥- تنظر الحكومة فى إطلاق سراح زعيم المتمردين المحكوم عليه بالإعدام وفى إصدار عفو عام عن المتمردين .

هذه بعض صور الحروب والاضطرابات التى شهدتها القارة الأفريقية أخيراً.

ولا شك فى أنه كى تنعم القارة بشىء من الاستقرار لتتفرغ الحكومات لأعمال التعمير والبناء وللنهوض لشعوبها فإنه يلزم:

١- اعتراف الحكام بوجود شرعية للقوى المعارضة.

٢- تتخلى الأطراف المتصارعة كلها عن المصالح الفردية والحزبية وتقدم المصلحة العامة على المصالح الشخصية.

٣- تعمل الحكومات على رفع مستوى الفئات الفقيرة والتى وصلت إلى ما تحت خط الفقر بينما ثروات البلاد فى أيدى حفنة من الأثرياء.

٤- سيادة النظم الديمقراطية والابتعاد عن انفراد فئة قليلة بالحكم.

★★★

بعض المراجع الهامة
للمزيد من المعلومات الخاصة
بالفصلين (الثانى عشر والثالث عشر)

مراجع عربية:

١- إجلال رأفت : الأزمة الصومالية (المستقبل العربى - بيروت- مركز دراسات الوحدة العربية العدد ١٧٣- يوليو ١٩٩٣).

٢- أحمد محمد ديربة : الصومال - آثار القبلية فى السياسة وآثار السياسة فى القبلية (مجلة البحوث والدراسات العربية - ديسمبر ١٩٢٢).

٣- حمدى عبد الرحمن حسن: التوازن الإقليمى فى البحيرات العظمى والأمن المائى المصرى - السياسة الدولية عدد ١٣٥ يناير ١٩٩٦ .

٤- رجاء ابراهيم سليم: الأزمة الكونغولية وتداعياتها (السياسة الدولية- العدد ١٣٥ يناير ١٩٩٩ .

٥- زائير بعد رحيل موبوتو - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية للأهرام - العدد ٢٩ مايو ١٩٩٧ .

٦- شوقى الجمل: تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها ١٩٨٠ .

٧- شوقى الجمل عبد الله عبد الرازق: الصراعات والحروب الأهلية فى أفريقيا (٢٠٠١).

٨- صلاح حليمة : النزاع الإرتيرى الأثيوبى (السياسة الدولية عدد ١٣٦ ابريل ١٩٩٩ .

٩- عبد الله الأشعل : صراع الكونغو وآفاق التسوية فى البحيرات العظمى - السياسة الدولية العدد ١٣٤ أكتوبر ١٩٩٨ .

١٠- عبد الله عبد الرازق: نظام الحكم غير المباشر كما طبقته بريطانيا فى

نيجيريا (رسالة ماجستير - معهد البحوث الأفريقية بجامعة القاهرة ١٩٦٧).

١١- عبد المجيد عمارة : سيراليون فى ظل الاستعمار البريطانى (رسالة ماجستير معهد البحوث الأفريقية بجامعة القاهرة ١٩٧٦).

١٢- عبد الملك عودة : النزعات المسلحة فى وسط أفريقيا . الأهرام الاقتصادى العدد ١٥٤٤).

١٣- فتحى حسن عطوة: التطورات الأخيرة فى الصومال ومستقبل الاستقرار السياسى (السياسة الدولية عدد ٩٨ اكتوبر ١٩٨٨).

١٤- محمد حقى: الكونغوليون من لومومبا إلى موبوتو السياسة الدولية ١٩٦٧.

١٥- محمد رضا فودة : ارتيريا - ماذا بعد الاستقلال (مركز البحوث والدراسات السياسية - كلية الاقتصاد- جامعة القاهرة ١٩٩٥).

١٦- محمد عمر بشير : جنوب السودان دراسة لأسباب النزاع (ترجمة سيد حليم ١٩٧٦).

١٧- محمد كمال لطفى : تقرير المركز الثقافى العربى فى سيراليون ١٩٩٧.

١٨- محمود خليل: الأزمة الصومالية وتأثيرها على الأمن القومى العربى - السياسة الدولية العدد ١١١ يناير ١٩٩٣ .

١٩ - مربام الآلن : مأساة الكونغو ـ ترجمة حسن التميمى ١٩٩١ .

٢٠- نازلى معوض أحمد يوسف : الحكومة الانفصالية فى نيجيريا قضية بيافرا (ماجستير ـ كلية الاقتصاد ـ جامعة القاهرة).

٢١ - نجوى أمين الفوال: انهيار الدولة فى الصومال (السياسة الدولية ـ العدد ١٢ - ابريل ٩٣).

٢٢- نجوى أمين الفوال: الدبلوماسية المصرية والمصالحة الوطنية فى الصومال ـ السياسة الدولية العدد ٣٢ ابريل ١٩٩٨ .

مراجع أجنبية:

1- Grooks , I.J : A History of Sierrasleone (Dablin 1903).

2- Crowder , M: west Africa under Colonial Rule (London 1972).

3- Erowder ,M:The Story of Nigeria (London 1962).

4- Diab, Ahmed Ibrahin : Sudan 45 years of war and still (1955-1999). (1999).

5- Fyfe e.: Ahistory of Sierrasleone (London 1956).

6- Robert O. eollins: the southern Sudan Astruggle for Control (1962).

7- Sibthorp , A.B: History of Sierra Leone (London 1988).

8- Slade ,Ruth: the Belgian Congo (London 1964).

9- Thomas Kangea : Conflict in the Congo (London 1972).